

قرار وزارة التجارة غير مسبوق في العالم كله.. ويتسبب في تشويه للأسماك .. مع الحاجة إلى فحص 50 طنا يوميا وهذا مستحيل

قص ذيل الأسماك المستوردة يرفع الأسعار بشكل جنوني

■ باحث متخصص لـ «الأنباء»: تطبيق القرار يستدعي فتح الصناديق ■ بوقماز لـ «الأنباء»: المستورد يفحص في المنافذ والمحلي في المنافذ وفحص الأسماك والتأكد من البتر في بلد المنشأ لا تطبق عليه المواصفات القياسية للنقل والتخزين

محمد راتب

أكد باحث متخصص - أتر عدم الكشف عن اسمه - أن قرار وزارة التجارة الخاص بقص ذيل الأسماك المستوردة كعلامة لتمييزها عن المحلي إنما هو بهدف تشويه البضاعة دون وجه حق، وهو عمل لم تسبقنا إليه أي دولة في العالم كله، متسائلا: هل بإمكان الجهات المعنية تفتيش 50 طنا تدخل البلاد يوميا للتأكد من قص ذيل جميع الأسماك أم هذا شبه مستحيل، مشيرا إلى أن هذا القرار سيتسبب في رفع جنوني لأسعار الأسماك وزيادة كلفة المستورد وجعل عملية تصديرها الأسماك إلى الكويت مزعجة بالنسبة للمصدرين، الأمر الذي سيدفعهم إلى ترك السوق الكويتي واللجوء إلى أسواق أخرى.

وزاد في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن تطبيق هذا القرار يستدعي فتح الصناديق في المطار وفحص الأسماك والتأكد من البتر في بلد المنشأ، ما يتسبب في تلفها خاصة في فترة الصيف، هذا بالإضافة إلى تأخير عملية نقل الأسماك من المطار إلى السوق، مبينا أنه تصل البلاد يوميا عشرات الأطنان من الأسماك فهل سيجري التأكد من كل سمكة على حدة، موضحا أن عملية نقل الأسماك قبل القرار كانت تجري بسلاسة كبيرة، فهل سنشهد إيقاف عشرات الشاحنات يوميا للتفتيش وتأخرا في تحميلها وانزالها؟ وأشار إلى أنه منذ أن انتقل حراج الأسماك المستوردة من سوق المباركية إلى شرق انخفضت أسعار الأسماك بصورة لافتة، إلا أن الحديث عن تغيير مكان حراج المستورد سيؤدي لرفع أسعارها، مشددا على أن من واجبات وزارة التجارة حماية المستهلك من خلال دراسة أي قرار قبل اتخاذه، فالاستمرار في هذا سيتسبب في تقلص لبعض ضعاف النفوس للتسليق على هذا القرار واستخدام وسيلة البتر للتدليل على أنها أسماك مستوردة في حالة نشوء نفوق بين فترة وأخرى في البلاد، كما سيفريهم



الذين يتعاملون مع آلاف الأطنان من

الأسماك الطازجة التي يتم نقلها يوميا من بلدان المنشأ إلى الدول المستوردة، وذلك وفقا لأليات معلومة لا تتضمن بتر أجزاء منها، ما سيدفعهم لدفع المزيد من المال لعملية البتر، وبالتالي زيادة الأسعار ورفعها على المستورد. ورأى الباحث أن عملية البتر قد تكون دافعا لبعض ضعاف النفوس للتسليق على هذا القرار واستخدام وسيلة البتر للتدليل على أنها أسماك مستوردة في حالة نشوء نفوق بين فترة وأخرى في البلاد، كما سيفريهم

على الصيد غير القانوني واستنزاف المخزون السمكي،

وشراء الأسماك في عرض البحر وإدخالها على أنها كويتية، ولا شك أن تطور هذه الظاهرة قد يقود إلى مشاكل سياسية الكويت في غني عنها، وبين أن الأسماك المستوردة لا تأتي بنفس الجودة، فكيف بالإمكان التمييز بينها إضافة إلى أن أي سمكة مبتورة الذيل ستكون غير محلية، موضحا أن مفاضلة الأسماك وفقا لمنشأها وهم خاطئ، فأساس شراء السمكة أن تكون طازجة مهما كان منشؤها، فإن خلطت الأسماك المحلية المستوردة أو المستوردة بالطازجة فالحكم هنا ليس للمنشأ ولكن لجودة الأسماك ما

إذا كانت

طازجة أو غير طازجة،

فليس من المنطق أن تترك السمكة الطازجة لأنها مستوردة وأن يقبل المستهلك على سمكة محلية فاسدة والعكس صحيح.

وتساءل هل من المنطق أن يتخذ قرار من شأنه أن يرفع أسعار الأسماك من أجل منع عدد من الباعة الذين يغشون في بيع الأسماك؟ أليس من الأولى على وزارة التجارة أن تشدد الرقابة والتفتيش على عدد من الباعة الذي يغشون بدلا من تشويه البضائع في إجراء يدفع إلى عزوف مصدري الأسماك عن تصدير أسماكهم إلى الكويت؟ ومنذ متى أصبح تشويه البضائع وسيلة

لمنع الغش؟

مناشدا وزارة التجارة إعادة النظر في هذا القرار

ودراسة الأمر للوصول إلى حلول منطقية تحفظ حق المواطنين والوافدين ولا تؤدي إلى استنزاف مقدراتهم.

واختتم بيان ضبط عمليات الخلط والغش بالإمكان تحقيقها من خلال بعض الإجراءات التي لا تكبد المستهلك خسائر ولا تقود إلى ارتفاع أسعار الأسماك كالإزام بسطات اتحاد الصيادين وعددها 60 بسطة ببيع السمك المحلي فقط وتمييز لباس البائعين وشكل البسطات وتشديد الرقابة عليهم ويكون لاتحاد الصيادين دور بالرقابة

والمتابعة وليس تضمنين البسطات. من جهته، أكد أحد مستوردي السمك فارس بوقماز أننا اجتماعنا مع وكيل التجارة وتفقدنا معه على هذا القرار، مشيرا إلى أن القرار قد يؤثر سلبا على الأسماك المستوردة، ولكننا سنلبي قرار الوزارة لمكافحة الغش والخلط، ونحن ملتزمون بأي قرار من التجارة.

وبين أن قص جزء بسيط من الذيل بهدف تمييز المحلي من المستورد، إلا أنه من المفترض بوزارة التجارة والهيئة العامة للغذاء ليس تمييز المحلي من المستورد وإنما الحرص على جودة الأسماك بشكل عام. وبين أنه حتى الأسماك المحلية قد يرد بينها سمك فاسد وغير صالح، وهذه مسؤولية الهيئة العامة للغذاء، والدليل على هذا أن بعض مراكب الصيد تمكث في البحر بمتوسط 7 أيام في البحر، وهذا يؤثر على جودة الأسماك.

وذكر أن الأسماك التي تأتي بالمراكب الكويتية وهي تحمل اسماكا فاسدة تباع خارج السوق سواء في البيوت أو في النقعة مباشرة، وهذا يستدعي تشديد الرقابة على الباعة الجائلين وغير الجائلين، موضحا أن هناك دلائل ولدينا تصوير وتوثيق لمثل هذه العمليات.

وتابع بوقماز أن مراكب صيد الأسماك المحلية لا تطبق المواصفات القياسية للنقل والتخزين مما يؤثر على جودة الأسماك، أما الأسماك المستوردة فهي تفحص في المنافذ وفي السوق وعلى البسطات عبر ثلاث مراحل. وبسؤاله عن تأثير القص على جودة لحم السمك ذكر أنه لا تأثير، لكن ندعو وزارة التجارة إلى تشديد الرقابة على السوق بشكل عام، أكثر مما هي عليه، موضحا أن المطالبة بهذا مردها وجود المنافسة غير الشريفة من قبل بعض الأطراف الذين لهم مصالح خاصة ويريدون ارتفاع أسعار المستورد على المحلي ولا يراعون مصلحة المستهلك مستخدمين شعارات تلامس صحة المستهلك والغش والفساد وغيرها.

احتفالا لتكم أجمل

مع أسعارنا الخاصة

استقبلوا 2019 بفرحة اللقاء

مع أرقى الخدمات الحائزة جوائز عالمية، والأطباق الشهية، ونحو 4000 قناتة مع نظام الترفيه الجوي، والأسعار الخاصة... ستحظون برحلة ألامكم. احجزوا حتى 21 يناير للسفر بين 10 يناير و 30 نوفمبر 2019.*

الوجهة	الدرجة السياحية	درجة رجال الأعمال
دبي	64	250
مومباي	67	243
إسطنبول	80	515
بانكوك	113	543
برشلونة	141	986
فرانكفورت	143	700
أمستردام	145	1023
بوكيت	153	668
لندن	163	700
نيويورك	235	1030

تميز دائم

Emirates